|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  |  |  |

**الآثار الاقتصادية لعقود البيوع البحرية** Cif **و** FOB **في تجارة العراق الخارجية**

**للمدة 2003 - 2015**

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |

**الملخص :**

العقود البحرية الدولية cif و fob هي عقود تجارية تبرم بين مصدرين ومستوردين تابعين لدول متباعدة بعضها عن البعض الآخر يفصل البحر فيما بينها وتتفاوت تلك الدول في ثرواتها وإنتاجها , حيث تختص تلك العقود البحرية في السلع والبضائع التي يتم نقلها عبر البحر وبواسطة السفن حصرا وتعد التسهيلات التجارية التي تقدمها العقود البحرية للحياة التجارية الدولية كافية في حد ذاتها لتوضح سبب أهميتها واحتلالها مكانة مهمة في عالم التجارة الدولية ، وتبرز أهمية البحث من خلال التأثيرات والالتزامات الاقتصادية المترتبة على أطـراف التبــادل التجــاري وما يترتــب عليها مــن كلــف ومنافــع لهذه الأطراف ، ويتضح ذلك من خــلال حصيلــة تجــارة الخدمــات الناتجـة عن تجارة العراق الخارجية خلال المدة 2003- 2015 .

عقود - سيف - فوب .

Abstract:

The international maritime contracts (CIF and FOB) are commercial contracts concluded between exporters and importers of countries separated from each other where the sea separates them and these countries vary in their wealth and production. These maritime contracts are concerned with goods that are transported by sea and ships exclusively. The commercial facilitation introduced by maritime contracts for international commercial life are sufficient in their own right to explain their importance and important position in the world of international trade .The research importance is highlighted from the effects, obligations and economic effects of the commercial exchange parties and what resulted from costs and benefits for these parties. This is clear from the outcome of trade in services resulting from exports and imports of Iraq during the period 2003-2015 .

Contracts – C.I.F – F.O.B .

المقدمــــــــة

تحتل عقود البيوع الدولية حيزاً مهماً في واقع النشاط التجاري الدولي المعاصر ، إذ أن تبادل السلع والبضائع على صعيد التصدير والاستيراد يرتبط في الغالب بهذه البيوع .

ولذلك سنركز على نوع خاص من هذه البيوع الدولية ، وهي البيوع البحرية الدولية سيف (CIF)و فوب (FOB) ، وتشكل البيوع البحرية أهمية كبيرة من بين البيوع الدولية , وهذه البيوع عبارة عن عقود تجارية محلها أموال منقولة ( سلع وبضائع ) يتم تداولها بين المصدرين والمستوردين ، وهذه العقود لا تُعد من البيوع البحرية إلا إذا واجه طرفا البيع عقد نقل سلع وبضائع عن طريق البحر ، وتشترك العديد من الأطراف الدولية في تنفيذ عقد لبيع البحري , فضلاً عن المصدر والمستورد فهناك أطراف أخرى مكملة تؤدي دوراً رئيساً في إبرام وتنفيذ هذا التعاقد ومنها الناقل البحري وشركات التأمين والخدمات التي تؤديها الموانئ مثل عمليات الشحن والتفريغ وغيرها من الخدمات , فضلاً عن الدور الرئيس الذي تؤديه البنوك كوسيط يسهل عمليات التبادل التجاري بين المصدرين والمستوردين من خلال عملية فتح الاعتمادات المستندية , ويترتب على هذه التعاملات العديد من الآثار الاقتصادية والالتزامات مما ينعكس في حصيلة تجارة الخدمات الناتجة عن تصدير واستيراد السلع والبضائع على وفق البيوع البحرية وتأثيرها المباشر على ميزان المدفوعات .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية الآثار الاقتصادية المترتبة على تنفيذ العقود البحرية والأطراف المشتركة في تنفيذ هذه العقود مما يؤثر في حصيلة صادرات العراق واستيراداته من تجارة الخدمات وما يترتب عليها من متحصلات ومدفوعات بالعملة الأجنبية وخصوصاً في مجالات النقل البحري وخدمات الموانئ وشركات التأمين الوطنية , التي يمكن أن تؤدي دوراً حيوياً على وفق العقدين الأساسيين في التعاملات الدولية وهما سيف ( CIF) و فوب (FOB) .

مشكلة البحث :

تتركز مشكلة البحث في كون تجارة العراق الخارجية وخصوصاً في مجال الخدمات شكلت عجزاً كبيراً في علاقاته مع العالم الخارجي , ويعود ذلك إلى اعتماد العراق على الأساس سيف CIF)) في جانب الاستيرادات وعلى الأساس فوب FOB)) في جانب الصادرات مما يجعل العراق بلداً متلقياً للخدمات الخارجية ( خدمات الشحن والنقل والخدمات المصرفية ) وبالتالي ترتفع أقيام المدفوعات الخارجية بالعملة الأجنبية لقاء هذه الخدمات , فضلاً عن إهمال وعدم أعطاء دور لأسطول النقل البحري وشركات التأمين الوطنية .

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى الوصول عملياً إلى أفضل الخيارات في مجال البيوع البحرية في تعاملات العراق التجارية الخارجية بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين واقع قطاع النقل البحري وشركات التأمين الوطنية من خلال جعل هذا القطاع مَصدراً لخدمات الشحن والنقل والتأمين وليس متلقياً لها بما يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للبلد وعلى وفق المتعامل به على المستوى الدولي .

فرضية البحث :

تحاول الدراسة أثبات أو نفي الفرضية التالية : ( إن استخدام البيوع البحرية الدولية في التعاقدات التجارية الخارجية للعراق حالياً أدى إلى نتائج سلبية في قطاع النقل البحري بشكل خاص و الاقتصاد العراقي بصورة عامة ) .

هيكلية البحث :

لغرض أثبات فرضية البحث أو نفيها فقد جرى تقسيم الدراسة إلى مبحثين ، أهتم المبحث الأول بالإطار النظري والمفاهيمي لعقود البيوع البحرية الدولية وأهميتها الاقتصادية ، في حين أهتم المبحث الثاني بدراسة وتحليل واقع التجارة الخارجية في العراق في ظل البيوع البحرية خلال المدة 2015-2003 ، وتنتهي الدراسة باستنتاجات وتوصيات حول الموضوع .

**المبحث الأول**

**عقـــــود البيـــــوع البحريـــــة الدوليــــــة**

أولاً : ماهية عقود البيوع البحرية الدولية.

 اتسع حجم التبادلات الدولية بشكل عام والتجارية بشكل خاص في عالمنا المعاصر جراء ظهور العمليات الإجرائية التي ساعدت على تسهيل هذه التبادلات التي يعبر عنها بظاهرة العولمة التجارية ، وكون النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الحالي يوفر إمكانات أوسع من أي وقت مضى للأعمال التجارية للوصول إلى الأسواق في جميع أنحاء العالم ، فتباع الآن السلع ما بين الدول في بلدان أكثر وبكميات أكبر وتنوع أوسع ، وحيث يزداد حجم المبيعات وكذلك تطور أساليب البيع والنقل في العالم تزداد معه إمكانية حدوث صعوبات وخلافات تنشأ عنها كلف ومنافع مالية لجميع الأطراف نتيجة اختلاف التشريعات التجارية في كل دولة ، إذ لا تتم صياغة عقود البيع المرتبطة بعمليات التبادل التجاري على النحو الملاءم ، لذلك تقوم القواعد الرسمية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية لتفسير المصطلحات التجارية ( الانكوتيرمز ) INCOTERMS بدور مهم في ضبط التجارة الدولية ، إذ تمثل مجموعة من القواعد المتعارف عليها دولياً لتفسير أهم المصطلحات المستعملة في عقود التجارة الدولية ، وكلمة INCOTERMS اختصاراً لأسم المجموعة باللغة الإنكليزية واسمها بالكامل هو International Commercial Terms و تعني العقود التجارية الدولية : ( المحامى ، 2006 ، 165 ) ، لذلك لا يمكن تصور التبادل التجاري الخارجي دون إجراءات تنظمه وتسهل انسيابيته بما يعود بالنفع لجميع الأطراف , و يُعد النقل البحري للبضائع أداة لتسهيل وتنفيذ الصفقات التجارية الدولية والتي يطلق عليها البيوع البحرية الدولية ، أي تلك البيوع التي يرتبط عنصر تسليم المباع فيها بنقله بحراً سواء أكانت عمليات استيراد أم تصدير ، وتتصف هذه البيوع بالصفة الدولية وذلك بالنظر لنقل البضائع الذي يكون بين دولتين أو أكثر أو بالنظر لطرفي عقد البيع إذ تكون أماكن عملهم وإقامتهم في دول مختلفة أو يكون المتعاملون من جنسيات مختلفة لذلك فأن علاقة القواعد العامة للبيع الدولي بالبيوع البحرية ينعكس على التعريفات المطروحة من قبل غرفة التجارة الدولية المختصة في تنظيم هذه البيوع ، فيذهب بعض التعريفات إلى تمييز البيع البحري استناداً إلى الطريقة التي تنقل أو يتعين أن تنقل بها البضائع من المصدر إلى المستورد ، فقيل أن البيع البحري هـو (( بيع تحت التسليم لبضائع معدة لأن تشحن بحراً )) : ( كوماني , 1981 , 14 ) , كما قيل بأنه (( بيع لبضائع منقولة أو يتعين أن تنقل بحراً )) : ( الأسير، 2008 ، 254) ، وتبعاً لهذه التعريفات فأن طريقة النقل البحري للبضائع المبيعة هي التي تفرض للبيوع البحرية تنظيماً خاصاً ، كما عرفت البيوع البحرية بأنها (( بيوع لبضائع تكون فيها السفينة واستغلالها التجاري وسيلة لتنفيذها المادي )) : ( الحسني ، 2001 ، 15 ) ، فالنقل بطريق البحر يفرض تارة كشرط في البيع وتارة أخرى كطريقة لتنفيذه معطياً لهذه البيوع أصالتها وطابعها الخاص ضمن الأعراف والقوانين التجارية الدولية الذي يميزها عن البيوع العادية الداخلية التي تكون خاضعة للأعراف والقوانين التجارية الوطنية لكل دولة , وبما أن البيوع الدولية تتطلب مجموعة من الإجراءات والأعمال لكي تتم عملية التبادل ومن بينها إبرام عقدي النقل والتأمين وفتح الاعتمادات المستندية لوسائل نقل مختلفة حسب نوع وغرض العقد فهناك عقود تختص باستخدام وسيلة نقل جوي إذ تتطلب إبرام عقدي تأمين و نقل جوي ، وهناك عقود مختصة باستخدام أكثر من وسيلة نقل سواء أكان نقلاً برياً أم بحرياً ، لذلك فأن عقود البيوع البحرية يتطلب إبرامها وتنفيذها عقد تأمين بحري وعقد نقل عبر السفن حصراً وخدمات مناولة ([[1]](#footnote-2)\*) تقدم في الموانئ وخدمات مصرفية مالية ( فتح الاعتمادات المستندية ) لتسهيل عمليات التبادل التجاري ، والبيوع البحرية الدولية لا تكون في صورة واحدة وإنما بصيغ متعددة بحسب عملية إبرام وتنفيذ عقد النقل البحري وأطراف عقد البيع وما يترتب على ذلك من التزامات وآثار اقتصادية بين هذه الأطراف ، و يبقى دور الناقل البحري مقصوراً على تنفيذ عقد النقل لقاء أجر معلوم بنسبة 11% يتضمن أجور الشحن والتفريغ ، ويتم الوفاء بالثمن في البيوع البحرية في كثير من الأحيان عن طريق عملية فتح الاعتمادات المستندية إذ يتولى المصرف وفاء ثمن البضاعة للمصدر لقاء رهن على البضائع المنقولة بضمان سند الشحن حتى يستوفي ما دفعه إلى المصدر من المستورد مضافاً إلــى ذلك نسبــة خصم 4% تمثل أجــور التأمين والخدمــات المصرفيــة : ( دويدار ، 2008 ، 191 ) , وبما أن البيعان سيف (CIF) و فوب FOB)) من أكثر أنواع البيوع استخداماً في التعاملات التجارية الدولية لذلك سنتطرق إلى هذا النوع من البيوع بشكل أكثر تفصيلاً من خلال بيان مفهوم هذين البيعين والآثار الاقتصادية المترتبة على المتعاملين بهما من خلال الآتي :

1. عقد البيع سيف (CIF ) .

 يُقصد بعقد البيع سيف (CIF) تسليم البضائع في ميناء الشحن ويلتزم المصدر ضمن هذا العقد بشحن ونقل البضائع والتأمين عليها ضد الأخطار البحرية التي تتعرض لها البضائع طوال الرحلة البحرية من هلاك أو تلف مقابل ثمن إجمالي يدفعه المستورد يشمل قيمة البضائع وأجرة النقل وقسط التأمين ويجري هذا الاتفاق بين طرفي العقد المصدر و المستورد ، وسمي هذا العقد بالبيع سيف(CIF) اختصاراً للأحرف الأولى من الكلمات الإنكليزية cost insurance and freight التي تعني تكلفة البضاعة و التأمين عليها وأجرة نقلها ، وعقد البيع سيف (CIF) هو من أكثر أنواع البيوع البحرية استعمالاً في العمليات التجارية في عصرنا الحاضر بسبب التطور التقني الذي طرأ على صناعة النقل البحري ووسائله وأخذ هذا النوع من البيوع ينتشر بسرعة بسبب ارتفاع حجـم السلع والبضائع المصدرة والتــي تنقــل بصــورة مستمرة مثــل السلــع السائبــة ( النفط الخام والحبوب ) ، لذلك استخدم بشكل واسع جداً حتى أصبح يشغل حيزاً كبيراً في حجم التبادل التجاري الدولي منذ أواخر القرن التاسع عشر وإلى الآن : ( الأسير ، 2008 ، 255 ) .

1. عقد البيع فوب (FOB).

 وجد مصطلح عقد البيع فوب (FOB) اختصاراً للعبارة الإنكليزيةfree on board وتعني تسليم البضائع على ظهر السفينة التي يعينها المستورد للمصدر ، ويتوقف التزام المصدر عند حد تسليم البضائع في ميناء الشحن ولا يتجاوز هذا الحد إلى إبرام عقد النقل البحري وإنما يتولى المستورد إبرام عقد النقل والتأمين على البضاعة المنقولة ، ويتولى المستورد ضمن شروط هذا العقد اختيار وتحديد السفينة التي ستنقل البضاعة فضلاً عن إبرام عقد التأمين وذلك يعطي دوراً كبيراً لاستخدام خدمات أسطول النقل الوطني وشركات التأمين الوطنية التابعة لدولته ولذلك يعول على هذا النوع من العقود في نقل السلع الاستهلاكية والإنتاجية المستوردة وخصوصاً في كثير من الدول النامية لكي تحافظ على استقرار أسعار تلك السلع في أسواقها الداخلية من خلال توفير أجور خدمات النقل والتأمين المضافة على قيمتها نتيجة معاملتها كخدمات داخلية ، مثال على هذه الدول كولومبيا والجزائر وباكستان وإيران : ( فياض , 2012 , 112 ) , ويرجع سبب ظهور ذلك النوع من البيوع إلى كونه الصورة المبسطة التي تحقق أرادة المصدر في التخلص من أعباء المخاطر في أثناء النقل البحري للبضائع وذلك لأن من خصائص هذا البيع إلقاء عبء مخاطر نقل البضائع على المستورد فضلاً عن كون خطوط الملاحة المنتظمة لم تكن معروفة وقت ظهور هذا النوع من البيوع وإنما كانت العمليات التجارية المرتبطة بالبيوع الدولية تعتمد على السفن البدائية غير المتطورة وأغلب هذه السفن كانت سفن شراعية , ومع تقدم واتساع التجارة البحرية تطورت أحكام هذا العقد بما يتلاءم مع التطور الحاصل في التجارة الدولية وما يصاحبها من ظروف جديدة .

ثانياً : الآثار الاقتصادية لعقدا البيع سيف CIF و فوب FOB .

1. **الآثار الاقتصادية المترتبة على أطراف التبادل على وفق الأساس CIF :**
2. **الآثار والالتزامات الاقتصادية المترتبة على المصدر:**

 تقع على المصدر الكثير من الالتزامات والنفقات جراء إبرام وتنفيذ عقد البيع سيف (CIF) مع الطرف الآخر وهو المستورد فضلاً عن المكاسب المتحققة : (صالح ،2006،298 ) ، 3 ) ، 2013 ، Harrison ) ، كما يلي :-

* + - يلتزم المصدر بإبرام وتنفيذ عقدي النقل والتأمين على البضاعة على وفق شروط هذا العقد ، وبما أن المصدر هو الطرف الذي يحق له اختيار وتحديد السفينة التي تنقل البضاعة لذلك تحتم عليه المصلحة الوطنية أن يختار سفينة تابعة لأسطول النقل البحري الخاص بدولته ، فضلاً عن اختياره لشركات التأمين الوطنية وتلك العملية تسمح للمصدر بدفع أجور النقل وأقساط التأمين بالعملة الوطنية الخاصة به ، وبالتالي إذا كانت الجهات التي تقدم خدمات النقل والشحن والتأمين تابعة لدولة المصدر فتعامل هذه العمليات كخدمات داخلية في ميزان مدفوعات دولة المصدر حسب شروط هذا العقد , ويضيف المصدر قيمة هذه الخدمات على المبلغ الإجمالي لقيمة البضاعة الذي يدفعه المستورد .
* يلتزم المصدر بشحن البضائع كماً ونوعاً على وفق المواصفات والشروط المذكورة في العقد مع ما يثبت شحن البضاعة ( بوليصة الشحن )[[2]](#footnote-3)\* , حيث يكون متحملاً لتكاليف تلك العملية .
* تظهر فائدة هذا العقد على المصدر من خلال تمكينه من الحصول على الثمن فوراً منذ تأريخ شحن البضاعة على متن السفينة ، وذلك بقيامه سحب كمبيالة على المستورد وخصمها لدى أحد البنوك وهي كمبيالة مستندية يرفق فيها المصدر وثيقة التأمين وسند الشحن وهما سندان قابلان للتداول بطريقة التظهير ، كما يرفق فيها مستندات أخرى كالفاتورة التجارية وغيرها من المستندات الممثلة للبضاعة ، ولا تسلم هذه المستندات للمستورد إلا إذا قبل الكمبيالة ودفع قيمتها في حال استحقاقها في البنك الذي يتعامل معه ، ولذلك لا يتردد البنك حينها في الوفاء بقيمة الكمبيالة .
* يلتزم المصدر بتعبئة وحزم البضاعة وشحنها وتستيفها[[3]](#footnote-4)\* في السفينة ، ولذلك يكون متحملاً لنفقات هذه الخدمات فضلاً عن نفقات الفحص والقياس والوزن والعد الخاصة بالبضاعة ، وتعود إيرادات هذه العمليات إلى سلطة الميناء التابعة لدولة المصدر , حيث تستوفى بالعملة المحلية .
* يتحمل المصدر الرسوم والضرائب كافة الخاصة بالبضائع المصدرة حتى موعد شحنها على متن السفينة .
1. **الآثار والالتزامات الاقتصادية المترتبة على المستورد:**

 تقع على المستورد الكثير من الآثار والالتزامات والنفقات الاقتصادية جراء إبرام وتنفيذ عقد البيع سيف (CIF) مع الطرف الآخر وهو المصدر فضلاً عن المــكاسب المتحققة : ( 24-25، 1984 ، Sassoon & Merren) ، ( الوادي ، 2001 ، 96 ) ، وكما يلي :-

* على وفق شروط هذا العقد يقع على كاهل المستورد دفع نفقات النقل والتأمين والشحن كنسبة قدرها %15 من قيمة البضاعة تضاف إلى الثمن الإجمالي لقيمة البضاعة المستوردة حيث تعامل تلك العمليات في ميزان المدفوعات كخدمات دولية مستوردة من الخارج , ويكون الدفع بالعملة الأجنبية الخاصة بدولة المصدر أو بعملة أجنبية ثالثة مثل الدولار الأمريكي تكون مقبولة من جميع الأطراف ، وتلك العملية تؤدي إلى خروج العملة الأجنبية من دولة المستورد كون تلك الدولة تصبح متلقياً كبيراً لخدمات الشحن والنقل والتأمين الخارجية مما ينعكس سلبياً على احتياطياتها من العملة الأجنبية .
* يتحمل المستورد الرسوم الكمركية كافة وغيرها من الضرائب الخاصة بالاستيراد.
1. **مزايا وعيوب عقد البيع سيف (CIF )**  .

 لكل عقد بيع تجاري مزايا وعيوب نتيجة لاختلاف المصالح بين أطراف العقد ونتيجة لقصور المتعاقدين عن الإلمام بكل المشكلات أو العيوب التي قد تظهر في المستقبل والتي تنشأ نتيجة لظهور علاقات ومتطلبات جديدة في الحياة التجارية ، ومن هذه المزايا والعيوب ما يلي :-

* **المزايا والعيوب من جانب المصدر.**

 يضمن عقد البيع سيف ((CIF لدولة المصدر امتلاك شركات تأمين وطنية وأسطول نقل بحري وطني متكامل قادر على نقل تجارتها الخارجية دون التعرض لمخاطر الظروف السياسية وما ينشأ عنها من اضطرابات اقتصادية ولذلك تؤمن هذه الدول احتياجاتها من المستلزمات الاستهلاكية والإنتاجية بما يوفر لها الاستقرار الاقتصادي وقدرة صناعاتها في الاستمرارية دون توقف نتيجة الظروف الدولية ، ويضمن هذا العقد عدم تأثر الأسطول الوطني لظروف الاحتكار الدولية التي يمارسها ملاك شركات الملاحة الدولية لتحقيق مصالحهم المادية ، و يسهم وجود شركات التأمين الوطنية وأسطول النقل البحري الوطني في تحقيق عائد مباشر أو غير مباشر يحسن من وضع ميزان المدفوعات نتيجة تحصيل العملات الأجنبية إذ تسجل هذه العمليات في الحساب الجاري كخدمات مصدرة ضمن حساب الخدمات غير المنظورة الجانب الدائن ، ويضمن ذلك العقد للمصدر نقل بضاعته على أفضل السفن مهما كانت تكاليف النقل مرتفعة كونه ينقل عبئها للمستورد عن طريق سعر المنتجات المصدرة , فضلاً عن ذلك لما تحققه تلك الأساطيل من توفير فرص عمل للمواطنين مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي نتيجة تقليل البطالة وتحسن الدخول : ( مركز الدراسات والبحوث في غرفة الشرقية ، 2009 ، 2) .

 تنحصر عيوب عقد البيع سيف (CIF) في العيب الأكبر المتمثل في خطر ارتفاع أسعار أقساط التأمين أو ارتفاع أسعار خدمات النقل البحري ما بين فترة انعقاد البيع وقيامه بإبرام عقدي النقل والتأمين ، وعند حصول ارتفاع في الأسعار فأن المصدر لا يكون له الحق إلا في الثمن المحدد في عقد البيع وذلك يؤدي إلى تحمل المصدر تكاليف إضافية : ( إبراهيم ، 1997 ، 90 ) .

* **المزايا والعيوب من جانب المستورد .**

 يستفيد المستورد في عقد البيع سيف (CIF) من تغير أسعار البضائع خلال مدة التعاقد وتأريخ التسليم وبالتالي يستطيع المضاربة والاستفادة من فارق الأسعار , فضلاً عن ذلك فأن هذا العقد يضمن للمستورد أن البضائع ستصل إليه في ميناء الوصول الخاص بدولته دون أن ينشغل بأمور توفير السفينة والتأمين على البضاعة .

 وتتمثل عيوب هذا العقد في إعفاء الطرف المستورد من عملية إبرام وتنفيذ عقد النقل والتأمين وذلك يجعل دولة المستورد تتلقى هذه الخدمات من الخارج نتيجة تأجير خدمات أساطيل النقل وشركات التأمين الأجنبية مما يؤدي إلى رفع قيمة المدفوعات الخارجية بالعملة الأجنبية لقاء هذه الخدمات و تسجل تلك العملية في الحساب الجاري ضمن حساب الخدمات غير المنظورة في الجانب المدين ، وذلك بدوره يولد عجزاً مستمراً في حساب الخدمات كون المدفوعات الخارجية تميل دائماً للارتفاع مما ينعكس سلبياً علــى مــيزان مدفــوعات هــذه الــدولة بشــكل خــاص وعلــى بقيــة الأنشطــة الاقتصاديــة بشــكل عــام : ( 6، 1984 ، Sassoon & Merren ) .

1. **الآثار الاقتصادية المترتبة على أطراف التبادل على وفق الأساس FOB :**
2. **الآثار والالتزامات الاقتصادية المترتبة على المصدر:**

يقع على المصدر الكثير من الالتزامات والنفقات الاقتصادية جراء إبرام وتنفيذ عقد البيع فوب (FOB) مع الطرف الآخر وهو المستورد فضلاً عــن المكاســب المتحققــة : ( صالح ، 2006 ، 306 ) ، ( الوادي ، 2001 ، 85 ) **،** وكما يلي :-

* + - يحرم المصدر على وفق شروط هذا العقد من مزايا الاستغلال البحري لأسطول النقل وشركات التأمين التابعة لدولته أو يحرم من حق تحديد واختيار السفينة , كون إبرام وتنفيذ عقدي النقل والتأمين يقعان من ضمن التزامات المستورد .
		- أن يقوم بتسليم البضائع على ظهر السفينة المعينة بواسطة المستورد وفي ميناء الشحن المحدد بالتأريخ والموعد المحدد و أن يخطر المستورد و دون تأخير بوضع البضائع على السفينة , وتعامل خدمات الشحن كعمليات دولية مصدرة تستوفى أجورها بالعملة الأجنبية من الطرف المستورد.
1. **الآثار والالتزامات الاقتصادية المترتبة على المستورد :**

 تقع على المستورد الكثير من الالتزامات والنفقات الاقتصادية جراء إبرام وتنفيذ عقد البيع فوب (FOB) مع الطرف الآخــر وهو المــصدر فــضلاً عــن المكاســب المتحققــة : (صالح ، 2006 **،** 307) ، ( 435، 1984 ، Sassoon & Merren) **،** وكما يلي :-

* + - يتحمل المستورد سواء أكان تاجر أم دولة مستوردة نفقات وأجور إبرام عقدي النقل والتأمين وأقساط سداده , وبما أنه الطرف الذي يختار ويحدد السفينة التي ستنقل البضاعة لذلك تنقل الدولة المستوردة بضائعها بواسطة السفن الوطنية وتؤمن عليها من خلال الشركات الوطنية ، ويتم دفع نفقات عمليات تفريغ البضائع في ميناء الوصول وأجور النقل وأقساط التأمين بالعملة المحلية لدولة المستورد , أي تعامل تلك الخدمات كعمليات داخلية .
		- يتحمل المستورد النفقات كافة الخاصة بالرسوم والضرائب الكمركية و رسوم إجراءات الحصول على المستندات الخاصة بشهادة المنشأ ومستندات التخليص الكمركي .

**ت - مزايا وعيوب عقد البيع فوب (FOB)**  :

* **المزايا والعيوب من جانب المصدر .**

 يكتسب المصدر ميزة تسلم ثمن بضائعه المصدرة على وفق شروط هذا العقد فور الانتهاء من عملية شحنها على ظهر السفينة التي يحددها المستورد , من خلال الالتزام بشروط الاعتماد المستندي المرسل إلى البنك الذي يتعامل معه .

 يتمثل العيب الأكبر لهذا التعاقد في حالة كون الدولة المصدرة من البلدان التي تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير سلعة واحدة مثل النفط الخام وتعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات المتحصلة من تصدير هذه المادة في تغطية متطلباتها الاقتصادية الأخرى لذلك فأن شروط هذا العقد لا تسمح باستغلال خدمات أسطول النقل وشركات التأمين الوطنية وذلك يعد هدراً كبيراً للعملة الأجنبية ويتم تلقي خدمات الشحن والنقل والتأمين من الطرف المستورد الأجنبي كخدمات مستوردة وتسجل هذه العمليات في الحساب الجاري ضمن حساب الخدمات غير المنظورة الجانب المدين ويؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العجز في ميزان المدفوعات لدولة المصدر ، فضلاً عن ذلك فأن أسعار النفط الخام المصدر لهذه الدولة تتعرض للتذبذب نتيجة التقلبات في أسواق الملاحة البحرية لناقلات النفط التابعة للشركات الاحتكارية العالمية الكبرى : ( الأوابك ، 2013 ،118 ) ، فضلاً عن ذلك خسارة فرص اقتصادية كبيرة متمثلة في تشغيل العمالة الوطنية في ذلك المجال **.**

* + - **المزايا والعيوب من جانب المستورد .**

 يحقق المستورد أو من ينوب عنه ميزة فحص البضاعة والتأكد من مطابقتها للشروط حسب النوع والصنف المتفق عليها قبل شحنها على متن السفينة من قبل المصدر ، فضلاً عن ذلك فأن حق اختيار وتحديد السفينة من قبل المستورد يخول له نقل البضائع المستوردة بواسطة السفن الوطنية ويؤمن عليها بواسطة الشركات الوطنية ويدفع أجور خدمات شركات النقل والتأمين بالعملة المحلية الخاصة به بوصفها عمليات تحدث بالداخل ، فضلاً عن ميزة تشغيل الكوادر الوطنية من الإداريين والفنيين والعمالة في هذا المجال .

 تتمثل عيوب هذا العقد في حالة نقل البضائع المستوردة على متن السفن الجوالة التي تكون مملوكة لشركات خاصة وطنية أو أجنبية حيث تمتاز بصغر أحجامها وبقلة حمولاتها وعدم انتظامها في خطوط ملاحية ، عند ذلك تحدث صعوبة التوفيق بين موعد ابتداء عمليات الشحن في ميناء دولة المصدر وموعد وصول السفينة إلى ميناء التفريغ في دولة المستورد ويترتب على ذلك نفقات وأجور تأخير في هذه الموانــئ وتقــع نفقاتها على كاهل المستورد : ( الحسني ، 2001 ، 440-441 ) .

 يستنتج من خلال المقارنة بين عقدي البيع سيف (CIF) وفوب FOB)) أنهما يتفقان في كثير من الصفات والخصائص الاقتصادية من حيث انتقال ملكية البضائع من المصدر إلى المستورد في ميناء الشحن التابع لدولة المصدر وما يترتب على ذلك من تكاليف ومنافع لهذه الأطراف ، إلا أنهما يختلفان في طريقة النقل والتأمين على البضائع ومن يتحمل تكاليفها ومن يجني المنافع المتولدة عنها من خلال آلية تحديد واختيار السفن وشركات التأمين الوطنية التي ستنقل البضائع للطرف المصدر أم المستورد ، في حين يرافق تنفيذ البيعان سيف (CIF) و فوب (FOB) خدمات أخرى تقدم للسفينة أم للسلع والبضائع على متنها في الموانئ الخاصة في دولة المصدر والمستورد بغض النظر عن نـوع العقد ومن هذه الخـدمات المناولة والتستيف والخزن والقطر[[4]](#footnote-5)\* وخدمات الوكالات البحرية[[5]](#footnote-6)\*[[6]](#footnote-7)\* ، ويتحمل نفقات هذه الخدمات الطرف الأجنبي سواء أكان مصدراً أم مستورداً وتعود عوائد هذه الخدمات إلى الدولة التي تملك حق الإشراف والسيادة على ذلك الميناء بوصفها الجهة الوطنية ويؤدي ذلك إلى دخول العملات الأجنبية كمقبوضات من الخارج تسجل في الحساب الجاري ضمن حساب الخدمات غير المنظورة في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات وذلك يؤدي إلى تحسين الوضع المالي لموازنة تلك الدولة نتيجة تنوع مصادر إيراداتها ، مما ينعكس بشكل إيجابي على بقية الأنشطة الاقتصادية ، في حين يتمثل الفرق في حالة كون السفن الوطنية هي الناقل للسلع والبضائع سواء أكانت مصدرة أم مستوردة والموانئ وطنية أيضاً عندها تفرض هذه الموانئ رسوم وجداول أجور مخفضة على هذه السفن لقاء الخدمات التي تقدمها وفي بعض الأحيان تعفى منها كونها تُعد خدمات داخلية ، فضلاً عن الميزة التي يوفرها الميناء من خلال توفير فرص العمل لتشغيل الكوادر الإدارية والفنيين من الخرجين والعمالة .

**المبحث الثاني**

**تأثير عقود البيوع البحرية في التجارة الخارجية للعراق**

أولاً : **تأثير عقدا البيع سيف CIF و FOB في التجارة الخارجية للعراق :**

1. **في حالة التصدير .**

تترتب العديد من الآثار الاقتصادية على العراق في صادراته جراء إبرام وتنفيذ عقدا البيع سيفCIF) ) و فوب (FOB) في عملية التبادل التجاري ، ومن هذه الآثار ما يلي :

* يعطي عقد البيع سيف ((CIF حق اختيار وتحديد السفينة وحق إبرام عقدي النقل والتأمين للطرف المصدر مكاسب اقتصادية منها ضرورة تكوين أسطول نقل متكامل و مواكب للتطورات العالمية الحديثة في مجال النقل البحري وتطوير وتوسيع خدمات الموانئ وزيادة إيراداتها ، فضلاً عن تحفيز وتشجيع شركات النقل والتأمين الوطنية العامة والخاصة ، وذلك يساعد بشكل كبير على دخول العملة الأجنبية إلى دولة المصدر ، وتسجل تلك العمليات كخدمات مصدرة للخارج ، فضلاً عن الجانب السيادي المتمثل بنقل البضائع على أسطول يحمل علم دولة المصدر و يجوب البحار و الموانئ العالمية المختلفة.
* على وفق شروط العقد فوب FOB)) فأن المصدر يخسر مزايا نقل بضاعته والتأمين عليها بواسطة السفن والشركات الوطنية وبالتالي يضطر إلى استخدام الناقل الأجنبي ويؤدي ذلك إلى استيراد خدمات النقل والشحن والتأمين من الخارج ويؤدي ذلك إلى خروج العملة الأجنبية وتسجل تلك العمليــة كخدمــات مستوردة ، بالمقابل يحصل الميناء التابع لدولة المصدر على رسوم وأجور الخدمات التي يقدمها منها تعريفة دخول وخروج السفن الأجنبية والرسوم المتحصلة لقاء الخدمات التي تقدم لهذه السفن مثل خدمة التموين والقطر والإرشاد وتحصل بالعملات الأجنبية .
1. **في حالة الاستيراد .**

 تترتب العديد من الآثار الاقتصادية على العراق في استيراداته جــراء إبــرام وتنفيذ عقدا البيع سيفCIF) ) و فوب (FOB)في عملية التبادل التجاري ، ومن هذه الآثار ما يلي :

* بناءً على شروط العقد ((CIF فأن المستورد يخسر مزايا النقل والتأمين البحري الوطني وبالتالي يؤدي ذلك إلى تأجير خدمات النقل وشركات التأمين الأجنبية ويكون الدفع بالعملة الأجنبية وذلك يؤدي إلى استيراد هذه الخدمات وتلقيها من الخارج وبالتالي تسجل في الحساب الجاري في حساب الخدمات في الجانب المدين وذلك يؤدي إلى تسرب العملة الأجنبية هذا من ناحية ويؤدي إلى تقوية الجانب المصدر وإضعاف الجانب المستورد في التفاوض التجاري على عمليات نقل السلع والبضائع إذ يترك مصير الاستيرادات بيد المصدرين وأسواق الناقلين التي تكون عرضة للتقلبات الاقتصادية من ناحية أخرى وما يترتب على ذلك من جوانب سياسية .
* على وفق العقد FOB)) فأن تكاليف إبرام عقدي النقل والتأمين تقع على الطرف المستورد فضلاً عن تحديد واختيار السفينة التي تنقل البضائع ، ولذلك يستفيد البلد المستورد من مزايا الاستغلال البحري المتمثلة في تكوين أسطول نقل متطور يحقق عوائد كبيرة بالعملة الأجنبية لقاء عمليات النقل للمتعامل الأجنبي فضلاً عن تحفيز وتشجيع شركات النقل والتأمين الوطنية وتطوير عمل الموانئ من ناحية أخرى .

 يتبين لنا إن استخدام نوع محدد من البيوع عادة ما يرتبط بسياسة الدول التجارية ، إذ غالباً ما تشجع الدول تجارها المصدرين على التعاقد على وفق الأساس (CIF) أما الدول المستوردة فتسعى دائماً إلى تشجيع تجارها على التعاقد على وفق الأساسFOB)) : ( فياض ، 2012، 112 ) ، وتتخذ الدول هذا النوع من الإجراءات لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها من خلال تحصيل العملات الأجنبية في حالة تأجير خدمات الأسطول الوطني وبالتالي تحقيق العوائد المادية الناتجة عن تقديم خدمات النقل والتأمين والخدمات التي تقدم في الموانئ للمتعامل الخارجي كخدمات مصدرة ، وذلك ما يعمل به في الوقت الحالي في مجال التجارة الدولية البحرية وخصوصاً للدول المنتجة للنفط .

ثانياً : مؤشرات تجارة العراق الخارجية في ظل البيوع البحرية .

 تعكس مؤشرات التجارة الخارجية البُنية الهيكلية للاقتصاد العراقي بشكل عام وهيكل التجارة الخارجية بشكل خاص , كما تعبر عن مستوى تنوع القاعدة الإنتاجية وتطور القطاعات الاقتصادية , وأن دور التجارة الخارجية في خدمة الاقتصاد الوطني يبرز من خلال الحاجة الملحة لتطور قطاع النقل بشكل عام وقطاع النقل البحري على وجه الخصوص , ويتجلى ذلك من خلال الآثار المتبادلة لعقود البيوع البحرية في زيادة أحجام السلع والبضائع المصدرة والمستوردة وانعكاس ذلك الأثر في تطوير وزيادة إيرادات قطاع النقل البحري الناتجة عن تجارة الخدمات , ويقاس مدى أهمية التجارة الخارجية ومدى تأثير البيعان سيف (CIF) وفوب (FOB) في تنميتها بعدد من المؤشرات من أهمها ما يلي :-

1. بنية صادرات العراق السلعية.

 كما هو معروف أن العراق يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية كأحدا مصادر العملة الأجنبية التي يستخدمها لتغطية استيراداته وذلك يعكس عدم تنوع القاعدة الإنتاجية وعدم وجود فائض من السلع المنتجة محلياً لأجل تخصيصها للتصدير ، وبالنسبــة للتركيب السلعي لصادرات العراق الإجمالية إذ يتكون من مجموعتين أساسيتين تمثل صادرات النفط الخام الجزء الأكبر منها والمجموعة الأخرى تمثل بعض الصادرات من السلع المتنوعة الأخرى , ومن خلالها يتضح أثر واقع السياسة التجارية المعتمدة على أساس التعاقد فوب (FOB) في الصادرات التي تنعكس على زيادة قيمة المدفوعات الخارجية لقاء تلقي مختلف الخدمات من الخارج , ويمكن توضيح ذلك من خلال المؤشرات التالية :-

1. **مؤشر درجة التركز السلعي للصادرات :** يوضح هذا المؤشر التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها على أكبر عدد من السلع المصدرة دل ذلك على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية , وكلما انخفضت هذه المكونات وارتفعت درجة تركزها دل ذلك على عدم تنوع الهيكل الإنتاجي وتخلفه , ويقاس مؤشر درجة التركز السلعي للصادرات من خلال المعادلة التالية :

مؤشر درجة التركز السلعي للصادرات = $\frac{المصدرة السلع اهم قيمة}{الصادرات اجمالي قيمة}$ *\* 100*

 فأذا كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك على الاعتماد على سلعة واحدة في هذا النشاط والعكس صحيح.

1. **مؤشر الأهمية النسبية للصادرات :** يوضح ذلك المؤشر الأهمية النسبية للصادرات من التجارة الخارجية , إذ تمثل تلك النسبة الجزء الذي لا يمكن استخدامه محلياً لكونه مادة خام أو يحتاج إلى مراحل تصنيع أخرى لا تتوافر محلياً أو لأنه فائض عن الطلب المحلي , ويقاس ذلك المؤشر من خلال المعادلة التالية : ( عبدالرضا و حسن , 2016 , 89 ) .

مؤشر الأهمية النسبية للصادرات = $\frac{المصدرة السلع اهم قيمة}{الخارجية التجارة قيمة اجمالي }$ \* 100

 وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أهمية تلك السلعة في الطلب الخارجي وتكون أكثر عرضة للتقلبات الخارجية عندما يتم الاعتماد عليها في تغطية أغلب نفقات الدولة , ويمكن توضيح أهم مؤشرات بنية الصادارت العراقية وما هو الأساس الذي تم احتسابها على وفقه في الجدول 1)) .

جدول (1)

الأهمية النسبية لصادرات العراق حسب نوع العقد المستخدم للمدة **2015-2003**.

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **إجمالي الصادرات (FOB)****(مليون دولار)** | **صادرات النفط الخام****(FOB)****(مليون دولار)** | **درجة تركز صادرات النفط الخام****%** | **إجمالي التجارة الخارجية****(مليون دولار)** | **الأهمية النسبية للصادرات****%** | **سعر برميل النفط المصدر****دولار** |
| **2003** | **9711.1** | **8348.8** | **86** | **19644.6** | **49.4** | **28.2** |
| **2004** | **17810.0** | **17455.7** | **98** | **39112.3** | **45.5** | **36** |
| **2005** | **23697.4** | **23199.4** | **97.5** | **47229.4** | **50.1** | **50.6** |
| **2006** | **30529.4** | **29708.1** | **97.3** | **52538.2** | **58.1** | **61** |
| **2007** | **39587.0** | **37847.1** | **95.6** | **59142.9** | **66.9** | **69.1** |
| **2008** | **63726.1** | **61883.7** | **97.1** | **98737.7** | **64.5** | **94.4** |
| **2009** | **39430.4** | **38964.7** | **98.8** | **80941.9** | **48.7** | **61** |
| **2010** | **51763.6** | **51453.0** | **99.4** | **95678.9** | **54.1** | **77.4** |
| **2011** | **79680.5** | **79407.5** | **99.7** | **127483.7** | **62.5** | **107.5** |
| **2012** | **94208.6** | **93778.5** | **99.5** | **153214.5** | **61.5** | **109.5** |
| **2013** | **89767.9** | **89349.8** | **99.5** | **149117.3** | **60.1** | **105.9** |
| **2014** | **83980.9** | **83538.8** | **99.4** | **137157.5** | **61.2** | **96.2** |
| **2015** | **43441.5** | **43058.6** | **99.1** | **82486.6** | **52.7** | **50.9** |

المصدر: بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي ، للمدة 2003–2015 ، صفحات مختلفة .
2. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط ، النشرة الإحصائية السنوية ، للمدة 2003–2015.
3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، أوابك ، -2012 2014، صفحات مختلفة.

يلاحظ من بيانات الجدول (1) وحسب مؤشر التركز السلعي لأهم سلعة مصدرة , أن صادرات العراق تركزت على تصدير النفط الخام وبنسبة 99% من إجمالي صادرات العراق السلعية في العام 2015 , في حين شكلت صادرات العراق من السلع الزراعية مثل التمور والصوف وبعض السلع المعدنية مثل الكبريت والفوسفات وبعض السلع الكيمياوية نسبة 1% من إجمالي صادرات العراق خلال العام نفسه : ( التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ، 2015 ، 95 ) ، في حين يبين مؤشر أهمية الصادرات من التجارة الخارجية إلى ارتفاع نسبة صادرات النفط في هيكل التجارة الخارجية إذ سجلت نسبة 52.7% من إجمالي تجارة العراق الخارجية خلال نفس العام ويرجع سبب ذلك إلى تغير هيكل الصادرات خلال تلك المدة لصالح الصادرات النفطية مما يدل على أهمية الطلب الخارجي على منتجات العراق النفطية وذلك يؤثر بشكل مباشر على تمويل الموازنة من خلال تغطية نفقات الأنشطة الاقتصادية المتنوعة من خلال الإيرادات المتحصلة بالعملة الأجنبية جراء تصدير النفط الخام , وأن أي اضطراب في الطلب الخارجي ينعكس بشكل سلبي على أنشطة الاقتصاد الوطني ومن ثم على خططه التنموية , إذ يلاحظ أن إجمالي قيمة الصادرات العراقية أخذت اتجاهاً متنامياً خلال المدة 2003- 2015 وقد تم احتسابها على وفق أساس التعاقد فوب (FOB) وعلى وفق واقع هذه السياسة التجارية تنقل صادرات النفط الخام بحراً إلى دول الاستهلاك إذ كلما ارتفعت قيمة الصادرات ارتفعت معها قيمة العملات الأجنبية المهدرة كخدمات مصدرة في حالة استخدام الأساس سيف (CIF) , إذ يلاحظ أن قيمة صادرات النفط الخام ارتفعت من 83488.8 مليون دولار خلال العام 2003 إلى 43058.6 مليون دولار في العام 2015 وجاءت هذه الزيادة نتيجــة ارتفاع سعر برميــل النفــط الخــام العالمــي مــن 28.2 دولار / برميل في العام 2003 إلى 50.9 دولار / برميل في العام 2015 , في حين شهدت أقيام صادرات النفط الخام فترات تذبذب بين الارتفاع والانخفاض ففي العام 2009 سجلت مبلغ قدره 38964.7 مليون دولار نتيجة تأثر أسعار النفط الخام بالأزمة المالية التي أصابت كبرى الاقتصادات العالمية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية , إذ انخفض سعر برميل النفط الخام إلى 61 دولار / برميل خلال نفس العام , فضلاً عن الآثار السلبية للأزمة على انخفاض الطلب في سوق ناقلات النفط وانخفاض أسهم واستثمارات الشركات المختصة بصناعة النقل البحري : ( 43 ، 2015 ،UNCTAD ) , في حين سجلت أقيام صادرات النفط الإجمالية تحسناً ملحوظاً خلال السنوات 2010- 2011- 2012 لتسجل أعلى قيمة لها في العام 2012 بسبب ارتفاع سعر برميل النفط إلى 109.5 دولار / برميل إذ سجلت مبلغ قدره 93778.5 مليون دولار , وشهدت السنوات 2013, 2014 , 2015 انخفاض تدريجي في إجمالي قيمــة الصـادرات النفطية حيــث سجلــت قيمــة 893449.8 مليون دولار , 83538.8 مليون دولار , 43058.5 مليون دولار على التوالي نتيجة انخفاض أسعــار النفــط لأدنـى مستــوى لها 50.9 دولار / برميل في العام 2015 بسبب دخول إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى السوق النفطية وتحديد حصص المعروض النفطي للدول المنتجة للنفط الخام من قبل منظمة أوبك .

1. بنية استيرادات العراق السلعية.

 تشكل الاستيرادات العراقية نسبة كبيرة من حجم التجارة الخارجية وذلك بسبب اعتماد العراق في سد احتياجاته من السلع المختلفة على السوق العالمية لقصور الإنتاج المحلي ( السوق المحلي ) وعدم قدرته على مواكبة الطلب الكلي , وبالنسبة للعراق فأنه يعتمد على أساس التعاقد سيف (CIF) في مجمل استيرادته من السلع المتنوعة ويمكن توضيح ذلك من خلال المؤشرات الخاصة بالاستيرادات كما يلي :

1. **مؤشر درجة التركز السلعي للاستيرادات :** يُعد هذا المؤشر مقياساً لدرجة التطور الاقتصادي الذي تصل إليه أي دولة في العالم من خلال معرفة نوع السلع المستوردة فيما إذا كانت سلع استهلاكية أم سلع وسيطة أم سلعاً إنتاجية ، ويقاس ذلك المؤشر من خلال المعادلة التالية :

مؤشر درجة التركز السلعي للاستيرادات = $\frac{مستوردة سلع اهم قيم اجمالي}{الاستيرادات اجمالي قيمة}$ \* 100

وكلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على مدى الفجوة في نوع ذلك الطلب الذي يعوض من خلال الاستيراد من الخارج .

1. **مؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات :** يُعد هذا المؤشر مقياساً لأهمية السلع المستوردة في التجارة الخارجية ويقاس ذلك المؤشر من خلال المعادلة التالية : ( عبد الرضا و حسن , 2016 , 88 ) .

**مؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات** = $\frac{للاستيرادات النسبية الاهمية مؤشر}{الخارجية التجارة قيمة اجمالي}$ \* 100

إذ كلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على الاعتماد بشكل كبير في تغطية الطلب المحلي بواسطة الاستيرادات .

وتشكل استيرادات العراق من السلع الاستهلاكية حيزاً كبيراً من هيكل استيراداته وذلك نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى سكانه بسبب ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بشكل عام نتيجة زيادة الدخول النقدية في القطاعين العام والخاص ، إذ تزايدت رواتب موظفي الدولة بعد الإجراءات التي اتخذتها بهذا الخصوص مثل قانون الرواتب رقم 22 للعام 2008 خصوصاً على أثر زيادة عوائد النفط الخام بعد العام 2003 ، فضلاً عن قصور العرض المتاح من السلع المحلية نتيجة تعطل وضعف أغلب القطاعات الإنتاجية ، واستمرار عمليات الأعمار , ويمكن توضيح هذه المؤشرات في الجدول رقم (2) وما هو الأساس الذي تم احتساب الاستيرادات على وفقه .

جدول ( 2 )

الأهمية النسبية لاستيرادات العراق حسب نوع العقد المستخدم للمدة **2015-2003**.

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **إجمالي الاستيرادات****(CIF )****(مليون دينار)** | **إجمالي التجارة****الخارجية****(مليون دينار)** | **مؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات****%** | **إجمالي الاستيرادات****الاستهلاكية****(مليون دينار)** | **مؤشر درجة التركز السلعي %** |
| **2003** | **9933.5** | **19644.6** | **50.5** | **9854.1** | **99.2** |
| **2004** | **21302.3** | **39112.3** | **54.5** | **9840.9** | **46.2** |
| **2005** | **23532.0** | **47229.4** | **49.8** | **10030.6** | **42.6** |
| **2006** | **22008.8** | **52538.2** | **41.9** | **8639.4** | **39.3** |
| **2007** | **19555.9** | **59142.9** | **33.1** | **7870.0** | **40.2** |
| **2008** | **35011.6** | **98737.7** | **35.5** | **11717.8** | **33.5** |
| **2009** | **41511.5** | **80941.9** | **51.3** | **17550.7** | **42.3** |
| **2010** | **43915.3** | **95678.9** | **45.9** | **13862.7** | **31.6** |
| **2011** | **47802.9** | **127483.4** | **37.5** | **11032.9** | **23.1** |
| **2012** | **59005.9** | **153214.5** | **38.5** | **20389.8** | **34.6** |
| **2013** | **59349.4** | **149117.3** | **39.8** | **21476.7** | **36.2** |
| **2014** | **53176.6** | **137157.5** | **38.8** | **17848.2** | **33.6** |
| **2015** | **39045.1** | **82486.6** | **47.3** | **22791.9** | **58.4** |

المصدر: بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي ، للمدة2003–2015 . صفحات مختلفة

2 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط ، النشرة الإحصائية السنوية ، للفترة 2003–2015.

 تشير بيانات الجدول (2) إلى ارتفاع أقيام استيرادات العراق الإجمالية المحتسبة على وفق الأساس سيف (CIF) خلال المدة 2015- 2003, إذ سجلت أقيامها مبلغ 9933.5 مليون دولار في العام 2003 وبنسبة 50.5% من إجمالي قيمة تجارة العراق الخارجية و شكلت استيرادات السلع الاستهلاكية نسبة 99.2% من إجمالي أقيام السلع المستوردة وجاء ذلك نتيجة التحرر من القيود الخارجية المفروضة على تجارة العراق فضلاً عن حاجة الأسواق العراقية لأبسط السلع الاستهلاكية التي حرم منها بسبب الحصار الاقتصادي , واستمر هذا الاتجاه المرتفع لإجمالي السلع المستوردة لتسجل مبلغ 39045.1 مليون دولار في العام 2015 وبنسبة %47.3من إجمالي التجارة الخارجية وشكلت نسبة السلع الاستهلاكية نسبة 58.4% من إجمالي الاستيرادات , وذلك يدل على أن الاستيرادات الاستهلاكية تشكل جزء كبير من تجارة العراق الخارجية والاعتماد على الخارج في تغطية الطلب المحلي المتزايد وذلك يدل أيضاً على تخلف وضعف القطاع الإنتاجي المحلي وعدم وجود قاعدة إنتاجية متنوعة , ويلاحظ من البيانات وجود فترات تذبذب (ارتفاع وانخفاض) في أقيام الاستيرادات خلال السنوات 2011 و 2012 و 2013 و 2014 و 2015 إذ سجلت أقيامها 47802.9 مليون دولار و 59005.9 مليون دولار و 59349.4 مليون دولار و 53176.6 مليون دولار و 39045.1 مليون دولار على التوالي ويعود سبب ذلك إلى أن تكاليف الاستيرادات يتم تغطيتها بواسطة العوائد المتحصلة من صادرات النفط التي تكون عرضة للتقلبات الخارجية , وبوصف العراق بلد مستورد على وفق الأساس سيف (CIF) أصبح من البلدان المتلقية للخدمات الخارجية , إذ يتحمل مبالغ طائلة من العملة الأجنبية بنسبة 15% من قيمة الاستيرادات جراء تلقي خدمات النقل والشحن بنسبة 11% والتأمين والأجور المصرفية بحدود 4% تضاف على القيمة الإجمالية للاستيرادات كمدفوعات لقاء هذه الخدمات ، مما يؤدي إلى رفع تكاليف السلع المستوردة وذلك ينعكس على أسعارها في الداخل ، فضلاً عن ذلك فأن واقع تلك السياسة التجارية يؤدي إلى آثار سلبية على أسطول النقل البحري وشركات التأمين الوطنية نتيجة الاعتماد على الخارج مما يؤدي إلى الأضرار بهذا القطاع الحيوي المهم الذي يفتقد واقعه الحالي إلى كثير من المقومات الأساسية والبنيوية ، ولذلك يكون العراق متلقي كبير لخدمات النقل والشحن والتامين من الخارج ، وبالتالي فأن تأجير خدمات شركات النقل والشحن والتأمين الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع قيمة المدفوعات الخارجية بالعملة الأجنبية في حساب الخدمات غير المنظورة مما يولد عجزاً في هذا الحساب ، وتمثل هذه المدفوعات الخارجية نسبة 15% من قيمة السلع المستوردة تضاف على قيمة المبلغ الإجمالي للاستيرادات وتمثل تسرب كبير للعملات الأجنبية في حالة ارتفاع قيمة العوائد النفطية في جانب التصدير , ويبين الجدول ((3 أثر نسبة المدفوعات الخارجية في صافي حساب الخدمات في ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة 2003- 2015 .

جدول (3)

أثر نسبة المدفوعات الخارجية 15% في صافي حساب الخدمات حسب عقدي البيع(CIF) و(FOB) في العراقللمدة 2015-2003

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **قيمة الصادرات الكلية****(FOB)****(مليون دولار)** | **قيمة الاستيرادات الكلية****(CIF)****(مليون دولار)** | **نسبة 15% المدفوعات الخارجية****(نقل وشحن وتأمين)\*****(مليون دولار)** | **قيمة المدفوعات الإجمالية في حساب الخدمات من ضمنها 15%****(مليون دولار)** | **قيمة المقبوضات الإجمالية في حساب الخدمات (مليون دولار)** | **صافي حساب الخدمات****(مليون دولار)\*\*** |
| **2003** | **9711.1** | **9933.5** | **1490.0** | **1809.4** | **470.0** | **(1339.4)** |
| **2004** | **17810.0** | **21302.3** | **3195.3** | **3196.1** | **150.0** | **(3046.1)** |
| **2005** | **23697.4** | **23532.0** | **3529.8** | **6094.5** | **355.2** | **(5739.3)** |
| **2006** | **30529.4** | **22008.8** | **3301.3** | **5520.5** | **357.0** | **(5163.5)** |
| **2007** | **39590.0** | **19555.9** | **2933.4** | **4865.6** | **861.3** | **(4004.3)** |
| **2008** | **63726.1** | **35011.6** | **5251.7** | **7573.3** | **1499.9** | **(6073.4)** |
| **2009** | **39430.4** | **41511.5** | **6226.7** | **8583.7** | **2198.9** | **(6384.8)** |
| **2010** | **51763.6** | **43915.3** | **6587.3** | **9879.4** | **2835.3** | **(7044.1)** |
| **2011** | **79680.5** | **47802.9** | **7170.4** | **11124.0** | **2828.0** | **(8296.0)** |
| **2012** | **94208.6** | **59005.9** | **8850.8** | **13292.9** | **2834.1** | **(10458.8)** |
| **2013** | **89767.9** | **59349.4** | **8902.4** | **14658.2** | **3298.0** | **(11360.2)** |
| **2014** | **83980.9** | **53176.6** | **7976.5** | **14790.3** | **4131.0** | **(10659.3)** |
| **2015** | **43441.5** | **39045.1** | **5856.8** | **12764.3** | **6259.8** | **(6504.5)** |

المصدر: بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي ، للمدة 2003–2015. صفحات مختلفة .
2. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط ، النشرة الإحصائية السنوية ، للمدة 2003–2015. صفحات مختلفة .

\* نسبة 15% كمبالغ مضافة على قيمة الاستيرادات الإجمالية في حالة الاستيراد ((CIFعلى شكل مدفوعات خارجية لخدمات الشحن والنقل والتأمين ومدفوعات الخدمات المصرفية ، وكمبالغ مهدرة لعدم استخدام خدمات النقل والتأمين البحري الوطني في حالة التصدير للنفط الخام(FOB).

\*\* القيم داخل الأقواس تمثل قيماً سالبة.

 تشير بيانات الجدول (3) الخاصة بحساب الخدمات في ميزان المدفوعات العراقي إلى ارتفاع العجز في العام 2015بقيمة (6504.5) مليون دولار عن قيمتها المسجلة فــي العـام 2003إذ سجلــت عجــزاً قــدره (1339.4) مليون دولار ، وجاء هذا العجز نتيجة زيادة قيم المدفوعات الخارجية إذ ارتفعت من 1809.4 مليون دولار في العام 2003 إلــى 12764.3مليون دولار في العام 2015 ، إذ يلاحظ أن أغلب هذه القيم مدفوعات تتعلق بتكاليف النقل والشحن والتأمين كخدمات خارجية مستوردة تسجل في الجانب المدين لحساب الخدمات ، نتيجة اعتماد العراق في جانب الاستيرادات على أساس التعاقد سيف CIF)) وعلى وفق الأساس فوب FOB)) في جانب الصادرات ، لذلك سجلت نسبة 15% في العام 2015 مبلغ قدره 5856.8 مليون دولار وبفارق وصل إلى 4406.6 مليون دولار عن قيمتها المسجلة في العام 2003إذ سجلت مبلغ قدره 1450.2 مليون دولار ، بينما تمثل القيم المتبقية للمدفوعات قيم الخدمات الخارجية الأخرى مثل خدمات السفر والسياحة المقدمة للمواطنين العراقيين في الخارج وغيرها ، في حين سجل جانب المقبوضات لحساب الخدمات مبلغ قدره 6259.8 مليون دولار خلال العام 2015 و بفارق وصل إلى 5789.8 مليون دولار عن قيمتها المسجلة في العام 2003 إذ سجل مبلغ قدره 470.0 مليون دولار تمثل أغلبها الإيرادات المتحققة عن الخدمات المقدمة في الموانئ للمتعامل الخارجي فضلاً عن نفقات الوافدين إلى العراق من العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة وتسجل هذه المقبوضات في حساب الخدمات في الجانب الدائن ، وتعود اتجاهات التذبذب من الانخفاض والارتفاع في قيم العجز خلال مدة الدراسة إلى التذبذب في أحجام وقيم السلع المستوردة والسلع المصدرة وانعكاسها على قيمة المدفوعات الخارجية ومن ضمنها نسبة %15 ، في حين نلاحظ أن قيم المقبوضات لقاء تصدير الخدمات إلى الخارج آخذ بالارتفاع البطيء ، ولذلك فأن واقع السياسة التجارية المستخدمة في العراق تضر كثيراً في قطاع النقل البحري لكون طريقة التعاقد الحالية تؤدي إلى إهمال قطاع النقل البحري وعدم تطوير إمكاناته المادية والبشرية من خلال غياب أسطول النقل التجاري الوطني وعدم أعطاء دور لشركات التأمين والملاحة البحرية الوطنية سواء أكانت عامة أم الخاصة منها ، لذلك تطغى صفة العجز المزمن في حساب الخدمات في ميزان المدفوعات العراقي ، في حين أن دول العالم بشكل عام والدول المجاورة على وجه الخصوص تعمل على وفق الأساس سيف (CIF) في مجمل صادراتها وعلى وفق الأساس فوب (FOB) من جانب الاستيرادات : ( تقرير منظمة التجارة العالمية ، 2015 ، 83 ) ، وتلك السياسة أدت إلى تشجيع وتكوين قاعدة أساسية لبناء أساطيل النقل البحري المتكاملة والمواكبة للتطورات الحديثة في ذلك المجال فضلاً عن تطوير عمل الموانئ وشركات التأمين الخاصة بها وذلك أدى إلى زيادة المتحصلات من العملات الأجنبية وتحقيق إيرادات كبيرة تسهم في تحسين الوضع في ميزان مدفوعاتها نتيجة تصدير خدمات النقل والشحن والتأمين إلى الخارج .

##### **الاستنتاجات والتوصيــــــات**

##### أولاً: الاستنتاجات :

1. تُعد البيوع البحرية سيف (CIF) و فوب (FOB) أداة فعالة لتنظيم وتسهيل وتنشيط عمليات التبادل التجاري الخارجي للسلع والبضائع المستوردة أم المصدرة المنقولة بحراً , وهذا يعود بالمنفعة على جميع الأطراف بما تتطلبه المصلحة والإمكانات المادية لكل دولة , ولذلك فالمصلحة والأثر المترتب هي التي تتحكم في استخدام هذا النوع من البيوع البحرية , وبالتالي فأن التطورات الحديثة في مجال النقل البحري ونمو وازدهار أساطيل النقل البحري وشركات الشحن والنقل والتأمين العالمية وتطور عمل وأنشطة الموانئ أدى إلى استخدام أساس التعاقد سيف ((CIF في جانب شحن ونقل السلع والبضائع المصدرة والعمل على استخدام أساس التعاقد فوب (FOB) في جانب السلع والبضائع المستوردة كنظام يعمل به على المستوى العالمي .
2. أتضح من خلال تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق أن هناك زيادات متنامية لصادرات العراق المتمحورة بشكل رئيس على تصدير النفط الخام والمحتسب على أساس التعاقد فوب FOB)) يقابلها ارتفاع في أحجام السلع والبضائع المــستوردة علــى وفق الأســاس سيــف ( CIF) , وبالتالي ترتفع أقيام المدفوعات الخارجية بالعملة الأجنبية لقاء تلقي خدمات النقل والشحن والتأمين وخدمات العمليات المصرفية من الخارج , لذلك تطغى صفة العجز المزمن على صافي حساب الخدمات غير المنظورة في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كون العراق أصبح على أساس هذه السياسة التجارية من البلدان المتلقية للخدمات الخارجية كافة **.**
3. يتضح أن آلية عمل وتنفيذ إجراءات فتح خدمات الاعتمادات المستندية تسهم في زيادة عمليات التبادل التجاري بين الدول التي تفصل البحار فيما بينها وضمن الإطار الذي يحكمها المتمثل بشروط عقود البيوع البحرية الدولية , إذ تبرز المؤسسات المصرفية كلاعب أساسي في تنفيذ هذه العمليات ولكون العراق يمر بظروف استثنائية لذلك أقتصر التعامل بالاعتمادات المستندية على الاستيرادات الحكومية فقط .

ثانياً: التوصيات :

1. تشجيع الاستيراد على أساس التعاقد فوب FOB)) والتصدير على أساس التعاقد (CIF) , كون هذه السياسة التجارية من شأنها أن تعطــي للمستورد العراقي حــق اختيار السفينة التــي ستنقــل السلــع والبضائع , وفي حالة التصدير يترك للمصدر العراقي زمام الأمور لعملية النقل وذلك يساعد على إنشاء أسطول نقل وطني مواكب للتطورات الحديثة وبالتالي ممارسة دوره بفعالية أكبر أو يتمكن العراق من تحديد مواصفات السفن الأجنبية والحمولات التي تتلاءم مع إمكانات الموانئ الحالية أو التسريع في إنشاء ميناء الفاو الكبير , ويسهم ذلك في تنويع مصادر الإيرادات التي تحصل عليها الدولة المتأتية من الخدمات التي يقدمها هذا القطاع إلى جانب الإيرادات النفطية .
2. يجب إعطاء دور أكبر لقطاع النقل البحري بجزئية الثابت والمتحرك ليس لكونه قطاع منتج للخدمات لكنه قطاع استراتيجي مهم وحيوي بالنسبة للسيادة والأمن الوطني , وهذا الوزن يأتي من خلال أسطول النقل العراقي ودوره في رفع أسم وعلم العراق في مختلف الموانئ العالمية وما لهذا الأمر من جوانب سيادية , فضلاً عن دور الموانئ في الأمن الاقتصادي , وذلك لكون أن جزءً كبيراً من استيرادات العراق ينقل عبر المنافذ البحرية وبنسبة 89.3% فضلاً على أن صادرات العراق تنقل عبر موانئ العراق المختلفة .
3. تطوير وتشجيع عمل القطاع المصرفي في العراق والمؤسسات المالية وشركات التأمين , من خلال تطوير الخدمات التي تقدمها المصارف وبالخصوص عمليات فتح الاعتمادات المستندية على وفق البيوع البحرية , بما يتناسب مع احتياجات المتعاملين وإمكانات المصرف الفنية والمادية وبما يخدم القطاع التجاري في العراق أولاً وخدمةً لقطاع المصارف ثانياً , إذ تعد عملية فتح الاعتمادات المستندية لعمليات التبادل التجاري الخارجي للسلع والبضائع المنقولة بحراً شرطاً أساسياً لاستيفاء ثمن السلع المصدرة أو المستوردة على وفق البيعين سيف (CIF) وفوب (FOB) , وكأداة تولد الثقة والمكاسب الاقتصادية لأطراف التبادل التجاري , كونها ترتيب مصرفي لتسوية معاملات التجارة الدولية يهيئ أسلوباً للأمان لجميع الأطراف يتضمن الوفاء بثمن البضائع بشرط تنفيذ شروط عقد البيع سواء كان من جانب المصدر أم من جانب المستورد .

##### **المصــــــــــــــادر**

1. إبراهيم ، إبراهيم إسماعيل إبراهيم . 1997. التسليم في البيوع البحرية البيع CIF والبيع FOB ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، بغداد .
2. الأسير ، وهيب . 2008 . القانون التجاري البحري ، ط1 ، طرابلس ، لبنان ، المؤسسة الحديثة للكتاب .
3. الحسني ، احمد محمود . 2001 . البيوع البحرية ، ط2 ، الإسكندرية ، مصر، منشأة المعارف للنشر والتوزيع .
4. دويدار ، هاني . 2008. النقل البحري والجوي ، ط1، بيروت ، لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية .
5. صالح ، باسم . 2009. القانون التجاري ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، العاتك لصناعة الكتاب .
6. عبدالرضا , نبيل جعفر و حسن , باسمة كزار , سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي . 2016 . ط 1 , البصرة , العراق , دار الغدير للطباعة والنشر المحدودة .
7. فياض ، محمود . 2012. المعاصر في قوانين التجارة الدولية ، ط1 ، عمان ، الأردن ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .
8. كوماني , لطيف جبر . 1981. مسؤولية البائع في البيوع البحرية , أطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية القانون , جامعة بغداد , بغداد .
9. المحامى ، منير قزمان .2006 . البيوع التجارية ، ط 1 ، الإسكندرية ، مصر، دار الفكـر الجامعي .
10. الوادي ، كامل . 2001 . الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والقوانين المنظمة لها ، الجزء 2 ، ط1 ، الإسكندرية ، مصر ، منشأة المعارف للنشر والتوزيع .
11. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015-2003.
12. تقرير الأمم المتحدة السنوي . 2015. الاونكتاد . استعراض النقل البحري .
13. التقرير الإحصائي السنوي الموحد . 2013 . منظمة الأقطار العربية المنتجة للنفط ( الأوابك ) .
14. تقرير مركز الدراسات والبحوث . 2009 ، الخاص بنشاطات الموانئ والنقل البحري ، غرفة الشرقية ، جدة ، السعودية .
15. تقرير منظمة التجارة العالمية ، 2015 .
16. النشرات الإحصائية السنوية .2003-2015 . وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط .
17. Harrison, A , w . 2013**.**" Fob/CIF Issue in Merchand Trade Transport of Good" . Twenty – Fifth Meeting of the IMF Committee on Balance of Payment Statistics ، Washington D.C.
18. Sassoon ,D , m , & Marren , H , O . 1984." C.I.F. & F.O.B Contracts" . College of law & Political library .
1. \*خدمات المناولة : يقصد بها خدمات شحن وتفريغ السلع والبضائع من وإلى السفن داخل الموانئ . [↑](#footnote-ref-2)
2. \*تمثل ( بوليصة الشحن ) إيصال استلام وعقد نقل ووثيقة ملكية للبضاعة المشحونة ومن أهم المستندات المطلوبة في الاعتمادات المستندية . [↑](#footnote-ref-3)
3. \*يقصد (بالتستيف) ترتيب البضائع داخل عنابر السفينة أو في مخازن الميناء بشكل يستغل المساحة الفارغة بأكملها . [↑](#footnote-ref-4)
4. \*خدمة القطر : يقصد بها عملية سحب السفن الداخلة للموانئ بواسطة سفن صغيرة خاصة لترسو عل الأرصفة المعينة .

\*\*خدمة الوكالات البحرية : تختص هذه الخدمة بتقديم أسعار ( تعريفة ) مقابل خدمات الوكالة البحرية التابعة لشركة النقل البحري المقدمة للسفن الأجنبية لأجل حصولها على مختلف الخدمات المقدمة في الموانئ مثل خدمة التموين والصيانة . [↑](#footnote-ref-5)
5. [↑](#footnote-ref-6)
6. [↑](#footnote-ref-7)